

**كلمة السيد الوزير بمناسبة افتتاح أشغال الدورة التاسعة والثلاثون**

**لمجلس وزراء العدل العرب**

**الإثنين - بغداد 16 أكتوبر 2023**

""

**أصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة وزراء العدل؛**

**معالي السفير السيد محمد الأمين ولد كيك الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية؛**

**حضرات السيدات والسادة الافاضل ممثلو الأمانة العامة والدول المشاركة؛**

 **أيها الحضور الكريم؛**

بسعادة واعتزاز بالغين يطيب لي، بصفتي رئيسا للدورة الثامنة والثلاثون (38) لمجلس وزراء العدل العرب، ان اشارككم افتتاح اشغال الدورة التاسعة والثلاثون لهذا المجلس بهذه الارض الطيبة، بغداد، رائعة العرب، رمز الحضارة وعبق التاريخ، محبوبة الشعراء والادباء الذين الذي طالما تغنوا بجمالها على امتداد تاريخها لما تنبض به من معاني سامية. يقول أحد شعراء العصر العباسي الوزير المهلبي:

**أحن إلى بغداد شوقا وإنما**

 **أحن إلى إلف بها لي شائق**

**مقيم بأرض غبت عنها وبدعة**

 **إقامة معشوق ورحلة عاشق**

وهي مناسبة أود ان اغتنمها لأبارك لأخي **الدكتور خالد شواني** وزير العدل بالجمهورية العراق على شرف استضافه للدورة ورئاسته لأشغالها وعلى حسن التنظيم وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

**اصحاب المعالي والسعادة، حضارات السيدات والسادة؛**

 لقد مرت سنة على احتضان مدينه افران المغربية لأشغال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب وهي المناسبة التي سبق ان اكدت فيها على البعد الانساني لهذا المجلس أكثر مما هو سياسي فالإنسان العربي وخاصه بعض الفئات التي تتواجد في وضعيات معينة كالنساء والاطفال ما زالوا ينتظرون من العدالة الكثير وأصبح لزاما وضعهم في صلب اهتمامات اوراشنا في إطار ما أصبح يعرف بالعدالة المتمحورة حول الانسان او العدالة المواطنة.

فالأنسنة ليس مجرد شعار وإنما وسيلة مهمة لبناء علاقة، فهي عميقه بين المواطن والقوانين التي تنظم حياته وتضمن حقوقه وحقوق مجتمعه. فالقانون يحمل روح التنظيم وهي روح تحتاج لصقل انساني عبر كل الادوات المتوفرة بما فيها نشر الثقافة القانونية والحقوقية بين الافراد والمجتمع والدفع باتجاه الاهتمام باحترامها وترسيخ مبدأ دولة تحت سيادة حكم القانون واحترام حقوق الانسان.

**أصحاب المعالي والسعادة، حضارات السيدات والسادة الأفاضل؛**

لقد عرفت اشغال هذه السنة اجتماعات ولقاءات مكثفه حول العديد من المواضيع المهمة في إطار تنزيل قرارات المجلس وكذا مواكبة المستحدث منها بروح ايجابيه تشاركية بمساعدة الأمانة الفنية بالجامعة العربية عبر الآليات المسخرة في هذا الإطار من خلال اجتماعات المكتب التنفيذي او اللجن الفنية الموضوعاتية المحدثة لإعداد النصوص القانونية والاتفاقيات المشتركة وأيضا الملتقيات والورشات التكوينية المنعقدة بشراكة بين مؤسسات جامعة الدول العربية وشركاء دوليين وإقليميين.

وفي هذا الصدد أذكر باستضافة مدينة طنجة شمال المملكة المغربية خلال شهر مايو الماضي للملتقى **العلمي الأول لمدراء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق العربية** في إطار شراكة بين وزارة العدل المغربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والذي شكل فرصه لتقاسم وتبادل العديد من المقاربات والممارسات الفضلى بحضور مجموعة من السادة وزراء العدل العرب وممثلي المعاهد والخبراء والمختصين.

هذا، ويبقى الأمل بالنسبة لي شخصيا هو الاجتهاد نحو إيجاد توليفة عمل جديدة لأشغال المجلس تراعي ما نعيشه من تحولات وتساعد جامعه الدول العربية في ايجاد حلول للعديد من المواضيع الشائكة المطروحة. ونحن نشتغل على تقديم تصور لطرحه للتدارس والنقاش في هذا الصدد.

**أصحاب المعالي والسعادة، حضارات السيدات والسادة الأفاضل؛**

لا يسعني في ختام هذه الكلمة، إلا التأكيد على أن العمل العربي المشترك في مجال العدالة هو استمرارية للعمل العربي المشترك الهادف إلى بسط الأمن والاستقرار السياسي في وطننا العربي والقائم على احترام السيادة الوطنية للدول ونصرة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي ما فتئ المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يولي هذه القضية أهمية خاصة، وقد عبر عن ذلك في العديد من المناسبات، آخرها خطاب العرش في يوليوز الماضي الذي أكد من خلاله هذا الموقف الراسخ القاضي بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية.

وبه أعلن أن اختتام الدورة 38 للمجلس التي كان لي شرف ترأسها وأعطي الكلمة لأ**خينا معالي الوزير الدكتور خالد شواني لافتتاح الدورة 39 متمنيا له التوفيق والنجاح.**

**والسلام عليكم ورحمة الله.**